



قال لدى مشاركته في العيد الوطني لمصر ان الكويت تتابع تنفيذ مصفاتي فيتنام والصين

وزير النفط: يجب الإسراع في استغلال الحقول المشتركة مع العراق قبل نضوبها

■ أحمد العبدالله: استراتيجية 2030 تستهدف زيادة إنتاجنا الى 4 ملايين برميل نفط يوميا
■ أويد مشاركة ديوان المحاسبة في المشاريع النفطية الكبرى حتى لا تتكرر أزمات «كي داو» والمصفاة الرابعة

كتبت مرفت عبد الدايم :



● الشيخ أحمد العبدالله

أعلن وزير النفط ووزير الاعلام الشيخ أحمد العبدالله، عن وجود استراتيجية 2030 والتي تستهدف زيادة حجم إنتاج الكويت من النفط الى 4 ملايين برميل يوميا، مؤكدا أهمية سرعة اتخاذ القرارات للبدء في استغلال الحقول المشتركة مع العراق قبل أن تنضب.

وقال الشيخ أحمد العبدالله خلال مشاركته في العيد الوطني لمصر بمناسبة احتفالات ذكرى ثورة 23 يوليو اول امس ردا على سؤال حول كيفية استغلال ابار النفط المشتركة بين العراق والكويت، هذا يتعلق فيما يسمى بالسابق "كويت Project" واليوم موازات الكويت تزيد وكذلك هناك تزايد كبير في معدلات استهلاك الطاقة الكهربائية، وبما أن إنتاجنا لا ينمو بنسبة معينة فان معدلات الطاقة المستهلكة محليا تستهلك جزءا كبيرا من صادراتنا، وبالتالي فكيف سيتم تمويل ميزانية الدولة؟!، ولهذا فان لدينا استراتيجية 2030 وضعنا لها مبدئيا حجم إنتاج يقدر بـ 4 ملايين برميل يوميا، وما من شك ان دول العالم تستفيد حاليا من خبرات الشركات الاجنبية ونحن بحاجة لها والعراق بدأ الان بهذه الخطوات علينا نحن ايضا ان نبدأ لاستغلال الحقول المشتركة لان الانتظار معناه ان العراق سيحصل على كل الكمية من الحقول المشتركة وحينما سيأتي دورنا فسيكون النفط قد نضب.

وتابع لهذا علينا ان نستعجل في قرارنا باستغلال تلك الحقول، ولن يصدر بالطبع اي قرار بمنأى عن مجلس الامة فنحن سنقوم بهذا الامر بالتنسيق مع مجلس الامة وخاصة باصدار التشريعات التي ستفق عليها السلطان، وانا من مؤيدي ان يكون ديوان المحاسبة مشاركا في المشاريع الكبرى والتي منها "مشروع الكويت" والذي يضم كل حقول النفط الكويتية، ونرحب بوجود ومشاركة ديوان المحاسبة من البداية، حتى لا نقع في محذور أزمات "الكي داو" والمصفاة الرابعة".

ولذلك سنبدأ بالطريق الصحيح ونامل في دور الانعقاد الذي سيبدا يوم 27 أكتوبر المقبل ان نتفاهم كسلطين بما يحقق مصلحة الكويت، ونحن ندعو للتنمية.

وحول حقيقة ما اثير عن قرار تجميد بعض المسؤولين في القطاع النفطي قال الشيخ أحمد العبدالله، ليس هناك اي قرار او شيء اسمه تجميد في القطاع النفطي او العمل الحكومي ككل، فاما ان "تنهي الموظف من عمله او تدعه" كل ذلك وفقا للاسس والقوانين، ولو جمداي موظف

■ لا يوجد قرار اسمه تجميد للموظفين العاملين في القطاع النفطي بل والحكومة ككل

■ منزعجون من توجه القطاع الخاص لتسريح العمالة الوطنية انه أحد أبرز معوقات الخصخصة

■ الاستجواب حق دستوري للنواب ولا أحب الخوض في التفسيرات والنوايا وجاهز للرد على أي أسئلة برلمانية

مصفاتا فيتنام والصين

وفيما يخص مشروع مصفاتي فيتنام والصين قال، كلاهما يسير في الطريق المخطط له والعمل جار فيهما وعن ماهية رؤية الحكومة لحل قضية المسرحين من القطاع الخاص خلال الفترة الماضية قال، نحن مزعجون بشكل كبير بسبب قيام القطاع الخاص بتسريح المواطنين وهذا الامر سيكون عائقا امام مشروع الخصخصة، لانه سيكون مثلا يستخدم عندما ناتي لمناقشة قانون الخصخصة، وكان لدينا وقفة مع شركات محطات البترول حيث ابدينا ملاحظات قاسية جدا عليهم خلال جمعيتهم العمومية وهو ما كان له نتيجة مباشرة في توقف تسريح الموظفين الكويتيين لانه كان لنا وقفة، وفيما يخص تهديدات النواب بتقديم الاستجابات مع بداية دور الانعقاد المقبل قال الشيخ أحمد العبدالله، الاستجواب حق دستوري لكل نائب، وسبق ان قدم استجواب هذا الاستجواب، وبطبيعة الحال، وكردة فعل، سيقدم استجابات وستكثر.. ونحن لسنا ضد الاستجواب اذا كان سيحقق المصلحة الوطنية، ولكن اذا لم يحقق تلك المصلحة من خلال تفعيل الادوات الدستورية في المحاسبة، فما هو الهدف منه، وعما يردده البعض من ان الاستجابات شخصية قال، والله انا لا احب ان اخوض في التفسيرات والنوايا، فالمرقبون والناس والصحافة هم من يقررون ويفسرون ذلك، ومشكلتنا اننا طرف.

وردا على سؤال حول الاسئلة البرلمانية التي وجهت له خلال الفترة الماضية ومتى سيكون الرد عليها قال الشيخ أحمد العبدالله، سنرد على جميع الاسئلة البرلمانية بالتفصيل الكامل، وليس لدينا اي مشكلة في ذلك.. نحن سنقدم ردودنا الكاملة ويجوز ان البعض لا يقتنع بذلك لان هناك اناسا يشعرون براى واحد ومهما نتحدث بالبيانات فانهم لا يقتنعون بذلك وبالعكس بالنسبة لنا فانه حينما ترد البنا اسئلة برلمانية فانا شخصيا استفيد منها خاصة اذا كانت مدعمة بالبيانات، وهي مهمة جدا بالنسبة لي حيث انني جديد على القطاع النفطي وكل الاسئلة التي تأتيني استفيد منها، وربما يعتقد البعض انها مضايقة، وانا لا اقول انها ليست مضايقة لنا، ولكنها تأخذ بالطبع المزيد من الجهد والوقت للرد عليها بما يعني تفرغ بعض الموظفين للرد عليها بدلا من اداء عملهم الرسمي.

دون مسوغ قانوني، وذهب للحكمة فسيحصل على حكم قضائي يعيده الى مكانه، وفي هذه الحالة سيكون موقف الوزير ضعيف خاصة في دولة يسودها القانون والديمقراطية.. فلا يجوز ان يطرد اي موظف او مسؤول من عمله دون ان يكون هناك مستندات واثباتات تدنيه.

وحول شكوى موظفي القطاع النفطي وخاصة في المناطق الحدودية مع السعودية من ضعف الرواتب والامتيازات مقارنة بغيرهم داخل الكويت، قال، سالتقي النقابة قريبا وسننظر في مطالبهم مع انهم يحصلون على مميزات مجزية في الجانبين السعودي والكويتي.

وحول ما وجهه بعض النواب له من اسئلة برلمانية عن الخسائر التي تكبدتها الكويت جراء الغاء مشروع المصفاة الرابعة، قال الشيخ أحمد العبدالله، اكبر خسارة بالطبع هي الفرض الوظيفية للكويتيين، فاذا لم نقم باستغلال الاموال المتوفرة في انشاء العديد من المشاريع التنموية لتوفير المزيد من فرص العمل، فمتى ستسغل تلك الاموال في التنمية!؟!

ولذلك فالامر لم يعد خيارا امامنا بل لزاما علينا، ولكن هذه الامور يجب ان تسير اتساقا وتعاوننا وتنسيقا مع مجلس الامة، وهذا الامر سيكون ضمن خطة العمل التي ستقدمها الحكومة، ونحن سننتيرع بتلك المشاريع وسنقول للجنة الموازنات بان لدينا مشاريع واجبة التنفيذ وستحقق عوائد ضخمة للبلد من الاموال وتوفر فرص العمل.